المصدر: الاهرام
التاريخ: ١٦ مايو ١٩٩٩

قراءة فى ملفات النيل ٢٠٠٢

«مصر هبة النيل»، عقيدة ثابتة للمصريين على مر العصور حافظوا خلالها على مياه النيل وعلى جريانه، وحفروا الترع والمصارف، وشيدوا الجسور واقاموا السدود قديما وحديثا لاستغلال مياهه ولتفادى اخطار فيضاناته. وعملت مصر دوما على توطيد أواصر التعاون مع دول حوض النيل وعقدت الاتفاقات معها حفاظا على حقوقها التاريخية من المياه.

ومثال على هذه المعاهدات اتفاقية ١٨٨٤ مع الكونغو لعدم إنشاء مشاريع على روافد النيل تؤثر على إيراد النهر، واتفاقية ١٩٠٢ مع إثيوبيا لمنع إقامة أى منشآت على النيل الأزرق او السوباط تؤثر على سريان مياه النيل، واتفاقية ١٩٢٩ بين مصر والسودان وكينيا وتنجانيقا وأوغندا لعدم إقامة أى مشروعات اعالى نهر النيل إلا بموافقة مصر، واتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان للانتفاع المشترك بمياه نهر النيل على اساس الحقوق التاريخية للبلدين. وفى مجال التعاون الفنى قامت مصر بالعديد من الدراسات المشتركة مع السودان لتقليل فواقد مياه النيل، وكانت قناة جونجلى إحدى ثمار هذه الدراسات. وبدأت مصر عام ١٩٦٧ فى برنامج فنى إقليمى «هيدروميت» مع كل من أوغندا وتنزانيا وكينيا والسودان، ثم لحقت بها كل من رواندا وبوروندى عام ١٩٧٢، وإثيوبيا كمراقب عام ١٩٧١. واستمر هذا البرنامج حتى عام ١٩٩٢ بهدف تطوير شبكات القياسات المائية فى الهضبة الاستوائية لإنشاء قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها فى تنمية الموارد المالية للمنطقة. ثم بدأت مصر مع أوغندا وتنزانيا والسودان برنامج التيكونيل عام ١٩٩٣، وإثيوبيا وبوروندى وإريتريا وكينيا كمراقبين، بهدف دراسة خطط مشتركة لتنمية حوض النيل. وحاليا تم الاتفاق على تشكيل مجلس من وزراء المياه فى دول حوض النيل تساعده لجنة فنية استشارية من خبراء هذه الدول للاتفاق على تنفيذ مشروعات مشتركة لتنمية النهر واستغلال مياهه الاستغلال الأمثل.

د. محمد نصر علام
أستاذ هندسة الرى والصرف. هندسة القاهرة

وتتناول هذه المقالة إحدي اليات التعاون بين دول حوض النيل وهو مؤتمر النيل ٢٠٠٢ الذى يحضره سنويا ممثلون حكوميون رفيعو المستوى عن دول الحوض. واول هذه المؤتمرات عقد فى أسوان عام ١٩٩٣ ثم فى السودان ثم تنزانيا وأوغندا ثم إثوبيا ثم رواندا ثم مصر مرة ثانية هذا العام. وستستمر سلسلة هذه اللقاءات السنوية حتى عام ٢٠٠٢، لتبادل وجهات النظر الفنية وتبادل الخبرات بين دول الحوض حول مشاريع تنمية موارد نهر النيل وأولوياتها. وتتمثل أنشطة هذا المؤتمر فى الأوراق القطرية التى تعرضها الوفود الرسمية لدول حوض النيل بالإضافة إلى أبحاث علمية وفنية يعرضها باحثون من دول الحوض ومن جهات وهيئات أجنبية عديدة. ونسجل هنا عدة ملاحظات على أهم ما جاء فى الأوراق القطرية خلال السنوات السابقة لعدد من دول الحوض وهى أوغندا وكينيا وتنزانيا (كمثال لدول الهضبة الاستوائية) وإثيوبيا والسودان ومصر كمحاولة لتفهم مواقف هذه الدول، ومدى استعدادها للتعاون فى تنمية موارد النهر للفائدة المشتركة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وعلى ضوء مراجعتنا لما جاء فى هذه الأوراق القطرية لمؤتمر النيل ٢٠٠٢ نستطيع أن نستخلص ما يلى:

١ ـ أن البيانات والدراسات المائية المتوافرة لدول الحوض، باستثناء مصر تم السودان، محدودة وليست هناك خطط قومية مائية تفصيلية يمكن الاعتماد عليها حتى الآن لإعداد خطة متكاملة لتنمية وإدارة نهر النيل.

٢ ـ هناك مبالغة شديدة فى تعداد سكان دول الحوض وفى معدلات الزيادة السكانية وبالتالى فى احتياجاتهم المائية.

٣ ـ هناك اهتمام مثير للانتباه من دول أعالى النيل بالزراعة المروية بالرغم من أنها لم تمارس هناك بشكل مؤثر منذ القدم، ولم يتطرق أى من الأوراق القطرية إلى الزراعات المطرية والعمل على تطويرها وزيادة إنتاجيتها.

٤ ـ هناك بالفعل حاجة لإنشاء السدود الصغيرة لإمدادات مياه الشرب ولتوليد الكهرباء فى معظم دول حوض النيل، وهذه السدود لن تؤثر بشكل كبير على حصة مصر، ما لم تستخدم مياهها فى أغراض الرى.

٥ ـ من الملاحظ أن الاحتياجات المستقبلية لدول الهضبة الاستوائية للزراعات المروية تم تقديرها بما يعادل الزيادة فى إيراد النهر نتيجة مشروع قناة جونجلى، وأرجو ألا يكون هناك تفكير لبيع هذه المياه لدول المصب.

٦ ـ هناك مبالغة إثيوبية شديدة فى تقدير احتياجاتها المائية حتى لو صح تقديرها للمساحات الزراعية الممكن استصلاحها، حيث تتوافر الأمطار الغزيرة لشهور عديدة والرى التكميلى للفدان لن يزيد على حوالى ٢٠٠٠ متر مكعب، ولن تزيد الاحتياجات الكلية على ١٠ مليارات متر مكعب، علما بأن استصلاح هذه المساحات الهائلة سيستغرق عقودا طويلة من الزمن وبتكاليف هائلة، هذا عدا تكاليف السدود التخزينية وقنوات التحويل.

٧ ـ الدبلوماسية المصرية الهادئة وسياسة النفس الطويل قد حققت أهدافها خلال الفترة الماضية من طرح ما فى الصدور علانية ومناقشته فنيا وقانونيا وسياسيا. من ناحية أخرى ولتجنب إضاعة الوقت والجهد نرى أهمية الإعلان صراحة عن أن التفاوض حول أى مكاسب مائية لدول أعالى النيل لن يكون على حساب حصتى مصر والسودان، بل من خلال اقتسام الزيادة فى إيرادات النهر نتيجة للمشاريع المقترحة لتقليل الفواقد المائية.

٨ ـ من منطلق طبيعة مواقف دول الحوض ونوعية القضايا المائية، قد يكون من الأجدى أن تكون برامج التعاون والمفاوضات مع دول الهضبة الاستوائية منفصلة عن برامج التعاون والتقارب مع إثيوبيا.

٩ ـ الأهمية الكبيرة لتنسيق المواقف بين مصر والسودان فى هذه المؤتمرات خاصة، وفى برامج حوض النيل عموما.

١٠ ـ بعد عام ١٩٩٦ أصبحت الأوراق القطرية تكرارا لما ذكر فى الأعوام السابقة مما قد يستلزم إعادة تقويم فوائد استكمال هذه السلسلة من المؤتمرات السنوية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية